

## مسقط تبدأ رحلة تنظيم وتطوير أعمال البيع بالجملة إقرار نقل أنشطة التخزين إلى مدينة الخزائن الاقتصادية

بدأت سلطنة عمان رحلة تنظيم وتطوير أعمال البيع بالجملة من خلال اتفاقية لنقل أنشطة التخزين والبيع بالجملة للخضروات والفواكه من السوق المركزي للخضروات والفواكه إلى مدينة خزائن الاقتصادية بهدف تقليل حركة الشاحنات بمحافظة مسقط حيث تدرج الخطوة في إطار خطط تحسين التخطيط العمراني، وقصر نشاط السوق الحالي إلى سوق للتجزئة لتخفيف الازدحام.

**مسقط -** وقعت بلدية مسقط ومدينة خزائن الاقتصادية اتفاقية لنقل أنشطة التخزين والبيع بالجملة للخضروات والفواكه من السوق المركزي للخضروات والفواكه إلى مدينة خزائن الاقتصادية في إطار الجهود المبذولة لتنظيم وتطوير أعمال البيع بالجملة. ووقع الاتفاقية من جانب بلدية مسقط عصام بن سعود الزبدجالي رئيس بلدية مسقط، فيما وقعها من جانب مدينة خزائن الاقتصادية سالم بن سليمان الذهلي الرئيس التنفيذي للشركة. وستستهم الاتفاقية في تنظيم أعمال وأنشطة البيع بالجملة للخضروات والفواكه وتقليل حركة الشاحنات بمحافظة مسقط، حيث تدرس بلدية مسقط تحويل نشاط السوق الحالي إلى سوق للتجزئة فقط مع إضافة بعض المكونات التجارية الأخرى التي سيتم الإعلان عنها لاحقاً بعد اكتمال عملية انتقال أنشطة البيع بالجملة إلى السوق المركزي الجديد بمدينة خزائن.

وسيتضمن السوق الجديد للخضروات والفواكه بمدينة خزائن الاقتصادية العديد من المرافق المهمة والخدمات الأساسية أهمها المخازن المبردة وقاعة البيع الرئيسية ومنطقة البيع من الشاحنات ومطبات فرز وبيع البصل والبطاطا والمخازن الجافة ومنطقة التفريش الجمركي والحجر الزراعي ومكاتب الشركات العاملة ومحطة صيانة وشحن الرافعات الشوكية بالكهرباء.

كما سيحتوي السوق على منافذ للبيع بالتجزئة لتغطية الطلب من المناطق المحيطة بالمدينة، وسيتم إسناد أعمال التصميم الفنية لشركة عالمية تعد من بيوت الخبرة في مجال تخطيط وتصميم الأسواق المركزية المتعلقة بالخضروات والفواكه.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية لعصام بن سعود الزبدجالي رئيس بلدية مسقط قوله إن "الاتفاقية تهدف إلى تحسين التخطيط العمراني في محافظة مسقط وإتاحة تطوير موقع أرض السوق المركزي للخضروات والفواكه بالمواضع لاستخدامات بديلة تركز على تجارة التجزئة الاستثمار الأمثل للمنشآت البلدية ومرافقها الخدمية".

وأشار إلى أن الاتفاقية نصت على أن تخصص شركة مدينة خزائن الاقتصادية قطعة أرض مناسبة وكافية في "خزائن" بعقد إيجار طويل الأمد إلى شركة سوق خزائن للخضروات والفواكه لتطوير المشروع كجزء من المدينة الغذائية. وأضاف أن البلدية ستقوم بالعمل وفق خطة انتقالية لانتقال جميع المستأجرين



فصل نقاط البيع بالجملة والتجزئة يخفف الازدحام



ما بعد تعويم السفينة أصعب من جنوحها

## مصر تدخل معركة قضائية طويلة مع الشركة المالكة للسفينة إيفر غيفن

### إجراءات تعويم السفينة واجبة بموجب عقد المرور ولا تخضع لمكافأة

باحتجاز السفينة في وقت سابق شابته عيوب قانونية، مشيراً إلى أن قرار الحجز تضمن الحاويات والبضائع الموجودة على ظهر السفينة رغم أنها ليست مملوكة للشركة اليابانية. وأضاف أن محامي الشركة اليابانية أبلغوا المحكمة السبت أن الإجراءات التي اتخذتها هيئة القناة لإعادة تعويم السفينة ليست "عملية إنقاذ بالمعنى القانوني السليم"، وبالتالي لا يحق للهيئة المطالبة بمكافأة إنقاذ. وتابع "هذا واجب من واجبات الهيئة وفقاً لعقد المرور".

وقدم فريق محامي الشركة اليابانية طلباً للهيئة المحكمة للحصول على تعويض مالي مؤقت قدره 100 ألف دولار من هيئة قناة السويس بسبب احتجازها للسفينة وتعطيلها. والأحد بعيد محامون وشهود تاجيل نظر الدعوى للنطق بالحكم. وكانت مصر فرضت الحجز التحفظي على السفينة الجانحة إلى حين سداد التعويضات المقررة عليها، وذلك بناء على طلب تقدمت به هيئة قناة السويس إلى المحكمة.

وبموجب القرار منعت المحكمة حينها الشركة المستغلة من التصرف بالسفينة بأي طريقة، وتظل في منطقة البحيرات القطيع وإفساح المجال للكوادر المهنية سداد المستحقات. وكانت هيئة قناة السويس قد تقدمت بطلب للمحكمة لتوقيع الحجز التحفظي على السفينة إلى حين سداد التعويض الذي يمثل جملة المبالغ المقدرة للهيئة لدى الشركة المشغلة للسفينة. وشمل المبلغ مستحقات عن إجراءات الإنقاذ والصيانة التي أجرتها طواقم

تشير تطورات المسار القضائي لجنوح السفينة إيفر غيفن في قناة السويس إلى أن القاهرة قادمة على معركة قضائية طويلة في ظل تمسك الشركة بارتكاب هيئة القناة لخطأ ومخالفتها للقوانين باحتجازها السفينة، حيث تقول إن عملية تعويم السفينة لا تدرج في إطار عملية الإنقاذ بالمعنى القانوني مما ينفي عنها حق الحصول على مكافأة أو تعويض.

**القاهرة -** قال محام يمثل الشركة اليابانية المالكة لسفينة الحاويات العملاقة التي أعاققت حركة الملاحة في قناة السويس في مارس إن الشركة دفعت أثناء نظر دعوى قضائية حول احتجاز السفينة ومطالبات بتعويضات مالية أن جنوح السفينة كان بسبب خطأ ارتكبهت هيئة القناة.

وجنحت السفينة إيفر غيفن، وهي واحدة من أكبر سفن الحاويات في العالم، في قناة السويس في ظل رياح عاتية في 23 مارس، وظلت على هذا الوضع لسبعة أيام مما أدى إلى عرقلة حركة المرور في كلا الاتجاهين وتعطيل حركة التجارة العالمية.

والسفينة محتجزة منذ ذلك الحين في بحيرة تقع بين شطري القناة الشمالي والجنوبي وتطالب هيئة القناة بتعويض مالي قدره 916.5 مليون دولار من شركة شوي كيمس المالكة للسفينة.

وبدأت دائرة استئنافية في محكمة الإسماعيلية الاقتصادية السعيدة نظر دعوى رفعتها هيئة قناة السويس لتثبيت الحجز التحفظي للسفينة والبث في طلب التعويض المالي.

وقال أحمد أبو علي عضو فريق محامي الشركة اليابانية في تصريحات صحافية إن طلب الهيئة تعويض عن الحادث يلزم الهيئة بإثبات خطأ السفينة وهو ما لم تثبته الهيئة.

وقال أبو علي إن الفريق لفت إلى أن قرار إحدى دوائر المحكمة الاقتصادية

وأضاف أن المحامين أبلغوا المحكمة أن السفينة كان يجب أن تكون مصحوبة بقاطرتين (زورقي سحب) مناسبتين على الأقل في ضوء حجم السفينة لكن "هذا لم يحدث".

ولم يتسن الحصول على تعليق من هيئة قناة السويس على الفور، لكنها نفت مراراً وبشكل علني ارتكاب أي خطأ. وقال أبو علي إن الفريق لفت إلى أن قرار إحدى دوائر المحكمة الاقتصادية

وبلغ عدد المشتغلين 13.319 مليون فرد؛ منهم 10.07 مليون أجنبي (75.6 في المئة)، و3.25 مليون سعودي (24.4 في المئة). وبلغ معدل البطالة نزوته نتيجة تفشي فيروس كورونا ليصل 15.4 في المئة في الربع الثاني 2020.

وتسارعت خطوات السعودية، رفعت على إثرها منذ أربعة أعوام، وتيرة توظيف العديد من القطاعات الاقتصادية، بهدف خفض نسب البطالة في صفوف المواطنين إلى 7 في المئة بحلول 2030، وفق برنامج إصلاح اقتصادي "رؤية 2030".

وفي وقت سابق أقرت السعودية قراراً يلزم قطاع خدمة الزبائن عن بعد بتوظيف المواطنين فقط، في خطوة لتنعيم توظيف الوظائف في كافة المجالات رغم كل التحديات.

## السعودية تطلق برنامج توظيف 340 ألف وظيفة

مشروعات إعلامية وإعلانية هائلة وبقي الإعلامي السعودي بعيداً. ووفق الهيئة العامة للإحصاء الحكومية، فإن معدل البطالة في السعودية التي يتشكل الشبان غالبية سكانها، انخفض إلى 14.9 في المئة في الربع الثالث من العام الماضي، مقارنة بنحو 15.4 في المئة في الربع الثاني من نفس العام.

وقالت وزارة الموارد البشرية، إن قرار حصر وظائف خدمة الزبائن عن بعد، التي ازدادت بشكل كبير منذ ظهور الفايروس قبل نحو عام، بالمواطنين هدفه "خلق المزيد من فرص العمل للسعوديين ومساعدتهم على تحسين مستوى دخلهم".

ومنذ بدء انخفاض أسعار الخام في 2014، شجعت السعودية صاحبة أكبر اقتصاد عربي، ودول الخليج الغربية الأخرى، مواطنيها على تولي وظائف كان يشغلها في السابق الملايين من الأجانب من دول آسيوية خصوصاً. كما فرضت الرياض قبل سنوات على الشركات تخصيص حصة من العمالة لديها للمواطنين السعوديين.

وكشف رئيس مجلس الغرف السعودية عجلان العجلان الشهر الماضي أن العمل جار على دعم دور الإعلام ككل، وخصوصاً الإعلام الاقتصادي، بمختلف أنواع الدعم وتمثيل القطاع الخاص في مسار توظيف المهن الإعلامية.

**خطة توظيف على مدى ثلاث سنوات بهدف زيادة الاستقرار التنظيمي لدى منشآت القطاع الخاص**

ويشهد سوق الإعلام والعلاقات العامة في السعودية منافسة واسعة، وبرزت مطالبات في الآونة الأخيرة بتوظيف القطاع وإفساح المجال للكوادر المهنية المحلية من أجل العمل في مؤسسات وطنية، حيث يقول البعض إن مؤسسات إعلامية وقنوات تلفزيونية وصحفاً ورقية وإلكترونية تدار من خارج البلاد أحياناً انتزعت حصصاً مالية ضخمة، واستحوذت على نشاطات متعددة، ونفذت